E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.7/1996/L.2/Add.2
15 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثالثة

٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ١٣ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد محمد نواز خان

الفصل ـــــ

150596 150596 96-12332

باء - المياه

[ملاحظة: سيدرج بين الفرع ألف، "لمحة عامة"، والفرع جيم، "المعادن"؛ انظر E/C.7/1996/2/Add.1.]

١ - أجرت اللجنة، أثناء مناقشاتها، الملاحظات الواردة فيما يلي.

٢ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أفضت سلسلة الدراسات والتقييمات المفصلة، المتعلقة بدور المياه في المجتمعات واقتصاداتها والبيئات التي تعتمد عليها، الى وضع تعريف أدق تحديدا للمسائل الحرجة التي تواجهها إدارة الموارد المائية. ويشكل التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، الذي سيقدم الى الجمعية العامة، خلال الدورة الاستثنائية التي ستعقدها في عام ١٩٩٧، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، خطوة أولى هامة في التقييم الجاري الآن لحالة موارد المياه في العالم. ولكن برغم التحذيرات من دنو وقوع أزمة في مجال المياه، وهي تحذيرات أجريت في عدة مؤتمرات دولية كبرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، الذي عقد في عام ١٩٧٧، والمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اللذين عقدا في عام ١٩٩٢، هناك عجز عام عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأزمة.

٣ - ومن القوى الدافعة التي تكمن وراء مشاكل المياه المتنامية الخطورة: سرعة نمو السكان في العالم - من حيث سرعة التحضر وكذلك من حيث تزايد السكان الريفيين بما يتجاوز قدرات الاستيعاب المحلية - وارتفاع مستوى التطلعات، وتزايد الاعتماد على الخدمات الموثوقة المرتبطة بالمياه من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية والقيام بالنشاط الاقتصادي وانتاج الأغذية. وينبغي أيضا، بوجه عام، النظر الى أزمة المياه الحالية باعتبارها ناجمة من قصور المجابهات الاجتماعية - الاقتصادية للقيود الإحيائية - المادية. وقد كان من نتائج سوء إدارة المياه، ماضيا وحاضرا، أن قاعدة الموارد المائية في عدة مناطق أصبحت محدودة بشكل حرج بالنسبة الى المراكز التي يأتي منها الطلب؛ وأن نوعية المياه تشهد تدهورا عاما يؤدي الى حالة تعطل في مجال الصحة العامة والانتاجية الزراعية؛ وأن أثر الأحداث الهيدرولوجية الهائلة، التي منها الفيضانات وموجات الجفاف، تفاقم بسبب سوء إدارة الأراضي؛ وأن المياه الجوفية، بوجه خاص، تستخدم استخداما مفرطا باعتبارها مصادر للمياه وأحواضا للانبعاثات وغيرها من الملوثات الموجودة في الأرض.

٤ - وعلاوة على ذلك، نشأت نظرات جديدة الى التوزع الاقليمي للتلوث، ولا سيما بالنسبة الى الدخل الفردي وتيسر المياه واستخدامها. وللحالة الراهنة آثار خطيرة في أنماط النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في عدة مناطق من العالم: فالمياه قد تكون، فعلا، عامل تقييد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من بلدان العالم الفقيرة. والبيانات الموجودة الآن توضح، هي أيضا، أن زهاء الثلثين من السكان العائشين في البلدان ذات المداخيل المتدنية، يواجهون، بالفعل، ظروفا تتسم فيها المياه بسهولة التأذي والاجهاد والشح. والواقع أن ما كان يشار اليه، في كثير من الأحيان، على أنه أزمة مياه عالمية، يعتبر الآن، على نحو

متزايد، سلسلة من الأزمات الاقليمية والمحلية الآخذة في التفاقم، وذات الآثار العالمية. وهكذا، فيما يتعلق بموارد المياه العذبة في العالم، سيصبح مفهوم "فكر على النطاق الاقليمي وأعمل على النطاق المحلي" أكثر فعالية من مفهوم "فكر على النطاق العالمي وأعمل على النطاق المحلي" الذي استحدث لما كان التركيز منصبا على الظواهر المعاينة في الغلاف الجوي للعالم.

٥ - وسيلزم، لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في شح المياه، الجمع بين الاهتمام بالفعالية الاقتصادية والاهتمام بالانصاف الاجتماعي. فحيث يكون الشح نتيجة لعدم فعالية استخدام المياه، يجب أن تأتي الحلول من إدارة الطلب وتغيير أنماط انتاج المحاصيل. وحيث تستخدم البلدان، بالفعل، كميات من المياه تفوق ما هو مستدام بيئيا، سيلزم إجراء تغييرات أساسية في أنماط الانتاج والاستهلاك، مع ما لذلك من آثار في التجارة العالمية وسائر المجالات. والإدارة والاستخدام الفعالان لمياه الأمطار ولرطوبة التربة هما أمران جوهريان في المناطق المعرضة للجفاف، التي يضاف الى حالتها أن انحطاط نوعية المياه تتحول الى مشكلة أكبر من ذلك في بلدان ومناطق عديدة.

٦ - ويتزايد القلق أيضا من أن الاتجاهات الراهنة نحو اضفاء الطابع اللامركزي على تقديم خدمات المياه وعلى تحويلها الى القطاع الخاص يمكن أن تؤدي الى جعل الماء سلعة خاصة، وذلك على حساب الاعتراف بقيمته الاجتماعية الحرجة. ففي بعض البلدان، سيتيح الإطار القانوني الذي يقترح اعتماده الآن بيع حقوق المياه، وذاك أمر يمكن أن يفضي الى نشوء احتكارات وتخزينات تتناول حقوق المياه وينعدم فيها الاعتراف بالاستخدامات التاريخية وبشروط الاستخدام النافع. وإذا أريد تشغيل أسواق المياه، فمن اللازم أن يكون لهذه الأسواق محل مناسب ضمن النطاق الأوسع للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية، وأن تحترم المقتضيات البيئية.

٧ - وبوجه الإجمال، يلزم اتخاذ اجراءات عاجلة في مجالات منها ما يلي: (أ) زيادة تكامل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية مع القيود الاحيائية - الطبيعية المرتبطة بالمياه، ومع التشديد خصوصا على مستلزمات الأمن الغذائي؛ و (ب) التركيز على الأبعاد الجديدة لإدارة الطلب، ومن ذلك زيادة فعالية أنماط الاستهلاك والانتاج، والمزايا المقارنة في سياق الاقتصاد العالمي، وزيادة فعالية آليات توزيع المياه بين الاستخدامات المختلفة؛ و (ج) الترويج لاتباع نهج مشترك بين القطاعات في استخدام الأراضي وإدارة الموارد المائية.

مشروع القرار الثاني

التنمية والإدارة المتكاملتان للموارد المائية

[ملاحظة: سيدرج بعد مشروع القرار المعنون "إدماج المسائل الرئيسية المتصلة بالمعادن في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"، الذي سيصبح مشروع القرار الأول؛ انظر E/C.7/1996/L.2/Add.1.]

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥٨/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل مار دل بلاتا[١]،

وإذ تشير أيضا الى التوصيات المتعلقة بالموارد المائية والواردة في جدول أعمال القرن ٢١[٢]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والقرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية، في عام ١٩٩٤، بشأن الموارد المائية،

وإذ تشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ١٢٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن توفير مياه الشرب والمرافق الصحية،

وإذ تضع في اعتبارها نتيجة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد برنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي عقد في واشنطن العاصمة خلال الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما بالعمل المضطلع به الآن بشأن التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم؛

٢ - تلاحظ مع القلق عدم إحراز الحكومات تقدما هاما في التصدي للمسائل العاجلة المحددة في جدول أعمال القرن ٢١[٢]؛

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.II.A.12)، الفصل الأول.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

٣ - تحيط علما مع التقدير بورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات المقدمة من لجنة الموارد الطبيعية بشأن القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية في المستقبل والاستراتيجيات والسياسات الملائمة بشأنها[٣]، التي تتضمن تحليلا للمسائل الملحة ذات الآثار العالمية النطاق في ميدان الموارد المائية؛

٤ - تعيد تأكيد مفهوم المياه باعتبارها موردا شحيحا وحساسا يلزم للتنمية والإدارة المتكاملتين لموارد الأراضي والمياه في إطار عملية التخطيط الوطنية، وضمن ذلك روابطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبموارد الأراضي والمحيطات؛

٥ - توصي بأن تتخذ الحكومات تدابير لتحسين الاستخدام الفعال للموارد المائية في سياق أنماط مستدامة للانتاج والاستهلاك وفي سياق الأهمية المتزايدة للتجارة العالمية؛

٦ - توصي بأن تتخذ الحكومات إجراءات عاجلة تستهدف إعطاء الأولوية العليا لصياغة وتنفيذ سياسات إدارة الموارد المائية في المدن والبلدات الكبيرة؛ وللاحتياجات من الموارد المائية اللازمة لانتاج الأغذية، في علاقتها بالاحتياجات الأخرى؛ ولإحداث تسارع كبير في معدل التقدم في مجال تأمين إمدادات المياه والمرافق الصحية، وخصوصا لفقراء الحضر والريف؛ ولمكافحة التلوث المتأتي من الينابيع والمجاري والانبعاثات البرية؛ ولحماية المياه الجوفية من الاستخدام المفرط ومن التلوث؛

٧ - توصي أيضا بأن تتخذ الحكومات، وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية وبمساعدة المجتمع الدولي، التدابير اللازمة لتعزيز الاكتفاء الذاتي، على الصعيدين الوطني والإقليمي، فيما يتصل بتشغيل ومواصلة مشاريع الموارد المائية، وبأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدراتها المؤسسية والقانونية والتقنية في مجال الموارد المائية، وضمن ذلك تعزيز المنظمات الإقليمية، وعند الاقتضاء إنشاؤها؛

٨ - تحث الحكومات على أن تنظر، بدعم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية، في إمكان إنشاء مشاريع تجريبية في أحواض الأنهار والمناطق التي تعتبر موضع إجهاد خطير فيما يتعلق بالمياه، توخيا لوضع وتنفيذ سياسات ترمي إلى اجتناب حصول أزمة في مجال المياه؛

٩ - تحث أيضا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي بمجمله، على إعطاء اهتمام أولوي لتزويد الحكومات بالدعم المالي والتقني في الجهود التي تبذلها لمعالجة هذه المشاكل؛

---

(٣) E/C.7/1996/6.

١٠ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى النظر في النتائج والتوصيات الواردة في ورقة الاستراتيجية المتخللة للدورات المقدمة من لجنة الموارد الطبيعية بشأن القضايا المتعلقة بإدارة الموارد المائية في المستقبل والاستراتيجيات والسياسات الملائمة بشأنها[٣]، وخصوصا فيما يتعلق بالتحضير، الجاري الآن، للتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، وتدعوها إلى توزيع ورقة الاستراتيجية هذه على نطاق واسع.

القرار ٧/٣ - التقارير المتعلقة بالموارد المائية، المقدمة إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الرابعة

[ملاحظة: سيدرج بعد القرار ٦/٣؛ انظر E/C.7/1996/L.2/Add.1]

إن لجنة الموارد الطبيعية،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقارير الأمين العام المتعلقة بالمسائل المؤسسية والقانونية ذات الصلة بتشغيل أسواق المياه، وحالة موارد المياه العذبة في العالم، وإعداد خطط تنفيذية لتلافي وقوع أزمة في المياه العذبة[١]؛

٢ - تحيط علما مع التقدير أيضا بتقارير اللجان الإقليمية بشأن موارد المياه العذبة في مناطقها[٢]؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يُعد، بالتعاون الوثيق مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن متابعة التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، وضمن ذلك المسائل المنهجية الناشئة من خصائص الضعف والمجالات الاشكالية في تقييم موارد المياه العذبة في العالم، لكي تنظر فيه اللجنة خلال دورتها الرابعة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن المسائل المرتبطة بالتخطيط لموارد الأراضي والموارد المائية، من حيث أماكنها، آخذا في اعتباره احتياجات التنمية الحضرية والريفية ومستلزمات الأمن الغذائي وحماية النظم البيئية.

- - - - -

(١) E/C.7/1996/3 و 4 و 5.

(٢) E/C.7/1996/13-17.